

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، ياسر الشبلي

المميز:-

المميز ضده:- الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٧ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٢/١٠٩٣) تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧
بمطالبة الوجاهي والمتضمن تجريم المميز بجناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من
قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :-

- ١- القرار المميز مشوب بقصور في التسبيب والتعليل ومتناقض مع وقائع هذه القضية.
- ٢- جاءت أقوال شهود النيابة العامة متناقضة بشكل صارخ وجوهري ما بين شهادتهم
لدى المدعي العام والمحكمة والتناقض في الشهادة موجب لطرحها وعدم الاعتداد بها.
- ٣- إن بينات النيابة العامة متناقضة ولا تصلح أن تكون دليلاً للإدانة والعقاب.
- ٤- أخطأت المحكمة في التفسير القانوني وتطبيق الوقائع على القانون ولم تعمل على

وزن البيانات وزناً صحيحاً في ظل ما حملته بيانات الدفاع .

٥- لم تعالج محكمة الجنايات الكبرى البيئة الدفاعية ولم تأخذ بها عند بناء قرارها المميز .

٦- القرار المميز مخالف للبيانات المقدمة إذ لم تراعى المحكمة أن البيئة المقدمة في محل شك ولم تراعى قاعدة تساند الأدلة حيث إن أدلة النيابة العامة قد جاءت متناقضة وغير مترابطة.

وبتاريخ ٢٠١٣/٤/١٨ وبكتابه رقم (٢٠١٣/٢٨٠) رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية رقم (٢٠١٢/١٠٩٣) والمفصولة بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧ إلى محكمتنا سنداً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠ وبكتابه رقم (٢٠١٣/٤/٢) طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٢/٧٤١) تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٤ قد أحالت المتهم ليحاكم لدى محكمة الجنايات الكبرى عن تهمة :-

- جنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات .

بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧ وفي القضية رقم (٢٠١٢/١٠٩٣) أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قراراً بتجريم المتهم بجنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم

والنفقات والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم المحكوم عليه بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .
كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية المشار إليه أعلاه إلى
محكمتنا عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز :-

وبالنسبة للأسباب الثاني والثالث والرابع والسادس الدائرة حول الطعن في وزن البينات
وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فمن استعراض أوراق الدعوى وبياناتها بصفة محكمتنا محكمة موضوع يتبين أنه
بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٣ ذهبت المجني عليها
المولودة بتاريخ
٢٠٠٠/٨/٢ إلى البقالة العائدة للمتهم
من أجل شراء
بعض الأغراض ولدى وصولها للبقالة وجدت المتهم وبعد أن اشترت منه الأغراض أخذ
المتهم يتحدث معها باللغة الانجليزية لم تفهم المجني عليها معناها ثم أمسك بيدها
واصطحبها إلى مكان وجود الثلاجة وهناك قام بتقييدها على فمها ثم أدخل يده في بلورتها
من جهة رقبتها وأمسك بثدييها وطلبت منه أن يتركها إلا أنه لم يتركها إلا بعد أن حضر
إلى البقالة موزع اللبن عندها تركها المتهم وخاطبها قائلاً (احنا أصدقاء ما تحكي لحدنا) ثم
عادت المجني عليها إلى المنزل مرتعبة لما حدث وكانت تظهر على وجهها علامات
الاحمرار والخوف واستفسرت والدتها وصديقتها من المجني عليها عن سبب
تأخرها فأخبرت المجني عليها ما حصل معها من المتهم فقامت والدتها بالاتصال بالشرطة
وبوالدها وجرت الملاحقة.

في القانون :-

فإن فعل المتهم المتمثل بقيامه بتقييد المجني عليها على فمها و ثم تم وضع يده على ثدييها
من تحت الملابس تشكل بالتطبيق القانوني أركان وعناصر جناية هتك العرض وفقاً
لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات لأن هذه الأفعال استطالت إلى عورة المجني
عليها وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديها .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى انتهت إلى ما توصلنا إليه من وقائع وتطبيقات قانونية وفرضت العقوبة ضمن الحدود القانونية فإن هذه الأسباب لا ترد على القرار المميز مما يتعين ردها .

وعن السبب الخامس :-

فإن محاكم الموضوع غير ملزمة بالأخذ بالبينة الدفاعية إذا ما أخذت وقنعت ببينة النيابة العامة وأبرزت في قرارها هذه البينات وإن ذلك يعني أنها لم تأخذ بالبينة الدفاعية ومع هذا فقد أوردت في قرارها ما يعزز عدم الأخذ بالبينة الدفاعية ونحن نقرها على ذلك. مما يتعين معه رد هذا السبب.

وبالنسبة للسبب الأول :-

فقد اشتمل القرار المميز على الأسباب الموجبة له وجاء مسبباً ومعللاً وموافقاً لأحكام المادة (٢٣٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأمر الذي يتعين معه رد هذا السبب.

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون وبالإضافة لما جاء بردنا على أسباب التمييز فإن القرار المميز جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ١٠/٩/٢٠١٣ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق/ أ . ك